

3 ماي 2008
تونس في

منشور عدد 37 / 2008

الموضوع : بشأن احترام بعض المقتضيات التشريعية والترتيبية بخصوص الخدمات المتعلقة بتحليل البيولوجيا الطبية والتصوير الطبي المسداة بالمؤسسات الصحية الخاصة.

عملا بأحكام القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 والمتعلق بالتنظيم الصحي وأحكام النصوص الترتيبية المتعلقة باستغلال المؤسسات الصحية الخاصة وخاصة الأمر عدد 1915 لسنة 1993 المؤرخ في 31 أوت 1993 وبأحكام الأمر عدد 1155 لسنة 1993 المؤرخ في 17 ماي 1993 المتعلق بمجلة واجبات الطبيب (الفقرة الثانية من الفصل 82)، يحجر على مخابر تحاليل البيولوجيا الطبية وأقسام التصوير الطبي بالمؤسسات الصحية الخاصة تقديم خدماتها إلى غير المرضى المقيمين بها، باستثناء الحالات الإستعجالية والخدمات المستعملة لتجهيزات طبية ثقيلة.

ويدخل ضمن قائمة هذه التجهيزات : آلة المفراس (scanner) وآلة التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) وجهاز التصوير الرقمي للأوعية (Angiographie numérisé) وآلة تصوير غاما بالومضان (Gamma caméra).

كل إخلال بهذه المقضيات يترتب عنه اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالتشريع
والتراتب الجاري بها العمل.

ونظرا لأهمية الموضوع ، فأني أهيب بكافة المؤسسات الصحية الخاصة المعنية بالحرص
على تطبيق ما جاء بهذا المنشور.

عن وزير الصحة العمومية

عن وزير الصحة العمومية
رئيس الديوان

الإمضاء: ركرياء الوسلاتي

المرسل إليهم السادة :

- أعضاء الديوان
- المديرين العامين و المديرين بالمصالح المركزية : للإعلام
- رئيس الغرفة النقابية للمؤسسات الصحية الخاصة : للإعلام
- رئيس المجلس الوطني لعمادة الأطباء : للإعلام
- المديرين الجهويين للصحة العمومية : للإعلام و المتابعة
- مديري المؤسسات الصحية الخاصة : للتنفيذ